

دراسات حقوقية



الهندسات السياسية لتصفية الهوية الشيعية في البحرين

عباس المرشد



الهندسات السياسية لتصفية
الهوية الشيعية في البحرين

الهندسات السياسية لتصفية
الهوية الشيعية في البحرين

الهندسات السياسية لتصفية
الهوية الشيعية في البحرين

عباس المرشد

عباس المرشد

سياقات تخريب وتصفية التراث البحراني بشقيه المادي والمعنوي



■ الاستبعاد من المجال العمومي والمساحات البصرية العامة (عدم الاعتراف بالتنوع المذهبي، فرض قيود بيروقراطية على الممارسات الدينية والثقافية، حظر ممارسة الطقوس الشعائرية، الإزدراء اللغوي..).

■ التربية على عدم الاعتراف (منهاج التعليم العام، التشهير بالعقيدة البحرانية، التسفيه بالخيارات السياسية).

■ الاستبعاد السياسي ومن المشاركة والإدارة المستقلة.

التحكم والتدخل في شئون الطائفة الشيعية وتفكيكها من الداخل



ويشمل هذا المسار مجموعة مشاريع من بينها:

- الاستيلاء المنظم على الأراضي الوقفية.
- تجفيف الموارد الاقتصادية والمالية الشرعية للمجتمع الشيعي.
- تقييد الخطاب الديني وأئمة الجماعة.
- فرض القيود على المؤسسات الدينية والاجتماعية الشيعية.
- الاستيلاء على المقامات الدينية.
- الحرب على المرجعية الدينية وحصارها.

الحرب على المرجعية الدينية



عَمِلَ النظامُ على تجزئة مشروع استهداف المرجعية الدينية بكل صبرٍ وهُدوءٍ ورسم خطط استراتيجية طويلة الأمد، ابتدأها بخطة تقرير البندر ومواجهة المجلس العلمائي، ثم كرّسها فترة السلامة الوطنية ما تلاها من سنوات عجاف أفضت إلى تهجير قسري لاثنتين من الفقهاء الكبار على المستوى الشيعي هما:

- سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم
- سماحة آية الله الشيخ حسين نجاتي

اتّسمت سياساتُ العقّدين الأخيرين بعدة مرتكزات أبرزها:



- تجفيف الموارد المالية للشعب البحراني وتجريم الدعم الاقتصادي.
- التضيق على البنية الاجتماعية الداعمة أو الخطوط الخلفية للطائفة.
- استهداف المرجعية الدينية والمجتمع الديني.
- حصار المؤسسات الدينية والشعائر الدينية.
- تشويه وشيطة النخب الدينية والمرجعيات الدينية.



63

الحرب على المرجعية

- الاستهداف المباشر للمرجعيات الدينية وتجريدها من الجنسية.
- استهداف المؤسسات الدينية والاجتماعية التابعة للمرجعية.
- استهداف المبلغين ورجال الدين العاملين وتقييد نشاطهم.
- اعتقال وملاحقة الخطباء وتخويفهم عبر الاستدعاءات المتكررة وتلفيق التهم بحقهم.

العزل السياسي للمؤسسات الدينية وإغلاقها



■ في ٢٠١٨ وقبل الإعلان عن الانتخابات النيابية تمّ الإعلان عن حزمة قوانين تتعلق بفرض الحصار السياسي والاجتماعي على أعضاء الجمعيات السياسية المعارضة التي تمّ حلّها بموجب قرارات قضائية باطلة، ولمّا كانت جمعية الوفاق تعتبر الجمعية الأكبر سياسياً من ناحية الأعضاء المسجلين في عضويتها، إذ يبلغ عدد المسجلين ضمن قوائمهم حوالي ٧٠ ألف شخص.

الدوائر الانتخابية والهوية السياسية



كشفت بنودُ دستور ٢٠٠٢م عن التَّوجه الحقيقي لحمد بن عيسى آل خليفة، وسَمَحَتْ تلك البنودُ بتمرُّكز السلطات في يده، وأضافَ لنفسه صلاحياتٍ شبه مطلقة لم تكن موجودةً في دستور ١٩٧٣م، أَحدَثَ صدورُ الدستور الجديد أزمةً سياسيةً بين حمد بن عيسى وقوى المعارضة التي ساندت ودعمت عملية المصالحة الوطنية على أرضية المشاركة السياسية وإلغاء التمييز الطائفي.

مشروع تغيير الأسماء



■ يقع هذا المشروع الصغير وغير الملاحظ ضمن استراتيجيات السيطرة والمحو، والمقصود به هنا أن تقوم الحكومة عبر لجنة وزارية تم الإعلان عنها في مايو ٢٠٢٣ بدراسة تسميات الشوارع والمناطق والقرى لتغييرها، كما قررت إدارة الهجرة والجوازات قراراً مماثلاً ألغى فيه تسجيل أسماء المواطنين بأسماء عائلاتهم وجذورهم والاكتفاء بالأسماء الرباعية.

■ ومن الواضح هنا أن تغيير أسماء القرى والمناطق من شأنه أن يمحو التراث المتصل بتلك الأسماء من جهة، ومن جهة ثانية يمكن التلاعب في الوثائق التاريخية للأراضي عبر تغيير تسمياتها لتحويل إلى ذاكرة غير قابلة للرؤية، أما فرض استخدام الأسماء الرباعية فهو يستهدف التواصل القرابي للعائلات المتجذرة في البحرين ومحاولة جعل عائلة الحكم هي الأكثر صلة بتاريخها.



منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

دراسات حقوقية

الهندسات السياسية
لتصنيف الهوية الشيعية
في البحرين
عباس المرشد



71

الاقتصاد العام للدولة وصناعة الإفكار المنهجي

استهداف التجار الشيعة ذو العلاقة مع المعارضة أو الجهات الدينية من خلال إبعادهم عن المناقصات أو تعطيل سجلاتهم التجارية.

تضخيم نسبة البطالة ضمن مجتمع المواطنين الشيعة وإثقالهم بالأمور المعيشية اليومية بما يخدم تضعيف علاقتهم مع هويتهم الشيعية أو الحرص على عدم إظهارها مخافة الحرمان أو الوقوع كضحايا لقانون التمييز غير المكتوب وقد يشمل ذلك تغيير الأسماء أو عدم تسمية أسماء ذات خصوصية شيعية مخافة مواجهة التبعات المستقبلية.

استراتيجيات تمييز تطال التعليم العام وتقزيم خدمات الدولة المقدمة للمواطنين الشيعة



- قتل مستوى الطموح والأمل لدى المواطنين الشيعة والتشكيك في فائدة التفوق الدراسي.
- إقصاء المواطنين الشيعة من التخصصات العملية الرفيعة كالطب والهندسة وغيرها من التخصصات التي تحتاجها الدولة والمجتمع وتؤهل أصحابها لشغل المناصب الإدارية.
- إجبار المواطنين الشيعة على القبول بما ترسمه لهم وزارة التربية من مسارات دراسية.

التجنيّس السياسي من شأنه أن يدفع بالقضايا التالية إلى الواجهة:



- إحداث تغيير ديمغرافي في الهوية المذهبية والدينية للبلاد بطريقة مهندسة ومصطنعة.
- إدخال تغيير واضح في التركيبة السكانية لصالح فئات جديدة موالية لنظام الحكم بدلا من أكثرية المعارضة العددية.
- تحويل البحرين إلى كانتونات صغيرة وطوائف متعارضة تمكن نظام الحكم من اللعب على متناقضاتها الداخلية وتمكنه من لعب دور الحاكم الأعلى بينها.
- تحويل هوية البحرين الأصلية إلى هوية تعددية جديدة. وهذا يفسر ارتفاع سكان البحرين إلى أكثر من مليون ونصف في غضون فترة قصيرة وارتفاع نسبة الوافدين إلى أكثر من ٥٧% من السكان بعد أن كان المواطنون يشكلون ما نسبته ٥٦% من السكان.

التمييز الرسمي في قرارات القصر الملكي



- إخلاء مناصب الدولة العليا من الوجوه الشيعية.
- ترسيخ الهويات الأخرى في واجهات الدولة بدلا من الهوية الشيعية.
- تحقيق الشعب البحراني بالمناصب الدينا وعدم استحقاقه للمناصب العليا.
- قتل الكفاءات ومحاصرتها واستبدال ذلك بمعايير الولاء والمحسوبيات الطائفية.

الهندسات السياسية لتصفية الهوية الشيعية في البحر

عبدالله الرشيد

بطريقة خادعة مكرّحم مشروع ميثاق
الخلاف بينه وبين عمه من جهة، ومن
الشبيعة والشعب البحراني إذ سرّيعاً
الوطنية الأساسية مكتفياً ببعض الإنف
للمنفين بالرجوع وإطلاق كافة المعتقل
أمن الدولة والسماح ببعض الحريات ال
مفاسلية فقد نقضها أساساً بصدار دستور
السياسية ٢٠٠٢، الأمر الذي أعاد عقارب الس
التي استغرقت حوالي السنة.

مشروع البحر والأهداف التدميرية -

في يونيو ٢٠٠٦ سرب مستشار الملك
من الديوان الملكي، تخّص خليّة سرّية ي
تدمير الهوية الشيعية للبحرين، وإقصاء
والاقتصادية للبلد. وقد تداول الإعلام
صارخة، طلب معها علماء البحرين مقاب
القضية باعتبارها تخّص ديوانه وعائلته

مع الأسف البحراني من أي وفد خالي اليدين، ول الأوراق، وأعطى صكّ براءة لديوانه من أ

البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الاقصاء المعروف إعلامياً بتقرير البندر
حكوميين في مملكة البحرين ورئيس مركز الخليج المركزي للمعلومات ونهيمش الطائفة الشيعية، بدعم آل المشرف
وزير شؤون مجلس الوزراء وأصدرها مركز الخليج للمعلومات ونهيمش الطائفة الشيعية، بدعم آل المشرف
تتكون من ٢٤٠ صفحة أصدرها مركز الخليج للمعلومات ونهيمش الطائفة الشيعية، بدعم آل المشرف
رحلت الشرطة البحرينية قسراً صلاح إلى المملكة المتحدة التي يحمل جنسيتها. تم إل
وفقاً للبندر قام الوزير بتفعيل سرية لتجنس على الشيعية. تم إل
خليّة استخبارات سرية لتجنس على الشيعية. تم إل
منظمات مدعومة من الحكومة ومنظمات غير حكومية وهامية مثل جمعية الحقوقين البحرينية وجمعية البحر
منتديات ومواقع على الإنترنت تحرض على الكراهية الطائفية.
دعم المهنيين الجدد المتحولين من الطائفة الشيعية إلى الطائفة السنية.
مدفوعات لتزوير الانتخابات.

دراسات حقوقية



الهندسات السياسية للتصنيفية الهوية الشيعية في البحرين

عباس المرشد



الهندسات السياسية لتصنيفية
الهوية الشيعية في البحرين

عباس المرشد

عباس المرشد